الفصل الثلث

الدراسة التطبيقية والميدانية

يتناول هذا الفصل الدراسة التطبيقية والميدانية، حيث تتناول الدراسة التطبيقية نبذة عن سوق الخرطوم للأوراق المالية والدراسة والتحليل لقوائم شركات عينة الدراسة بجانب اختبار فرضيات الدراسة التطبيقية، أما الدراسة الميدانية فتم جمع آراء من لهم صلة بموضوع الدراسة لتدعيم النتائج التطبيقية، وذلك بإجراء الاختبارات الاحصائية على البيانات المتحصل عليها من الاستبانات، واختبار مدى صحة فرضيات الدراسة الميدانية.

المبحث الأول

الدراسة التطبيقية

اولا: نبذة عن سوق الخرطوم للأوراق المالية

تعتبر أسواق رأس المال من أجهزة التوسط المالي المهمة التي تكمل بقية منظومة الجهاز المالي مع المصارف والمؤسسات المالية الأخرى غير المصرفية، حيث تؤدي وظائف مهمة من أهمها تنويع مصادر والاستثمار وادارة السيولة والمخاطر في الاقتصاديات المعتمدة على أسس السوق الحرة في إدارة وتخصيص مواردها الاقتصادية بوصفها آلية ملائمة للتوسط بين أصحاب العجز والفائض المالي من خلال الأدوات المالية، فإنها تتمتع بدرجة عالية من التنظيم سواء على الجانب التنظيمي أو القانوني بما يضمن تحقيق وظائفها بصورة متناسقة سواء على الجانب التنظيمي أو القانوني بما يضمن تحقيق وظائفها بصورة متناسقة مع أهداف السياسات الكلية الهادفة لتحقيق النمو الاقتصادي في ظل الاستقرار النقدي، وحتى تؤدي أسواق رأس المال دورها التنموي والمالي بصورة فعالة، فإنها تنظم في إطار رقابي متين يضمن سلامة معاملاتها في أسواقها الفرعية المختلفة، وبالأخص في السوقين الأولي والثانوي، حيث تتعدد صور الرقابة على أسواق المال على مستوى التجارب بالدول المتقدمة والنامية، حيث تنظم بعض الدول هيئة مستقلة تتولى الإشراف والرقابة على عمليات السوق.

فيما يلي نبذة عن نشأة سوق الخرطوم للأوراق المالية، ومراحل تطوره واهدافه وأقسامه، بجانب قطاعات سوق الأوراق المالية.

1. نشأة سوق الخرطوم للأوراق المالية [1]

بدأ التفكير فى إنشاء سوق للأوراق المالية فى السودان منذ 1962 حيث تم إجراء العديد من الدراسات والاتصالات بدأتها وزارة المالية وبنك السودان بمشاركة مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولى، تمت إجازة قانون سوق الأوراق المالية من قبل مجلس الشعب فى عام 1982 لكى ينظم إنشاء سوق للأوراق المالية فى السودان ولكن لم يتم أي شئ في هذا المجال حتى عام 1992، وبدأت الخطوات الجادة لإنشاء سوق الأوراق المالية في اغسطس 1992م وذلك في ظل سياسة التحرير الاقتصادي والتي نادى بها البرنامج الثلاثي للإنقاذ الاقتصادي (1990 – 1993) حيث تم تأسيس هيئة الأسواق المالية في عام 1992 وفى نوفمبر من نفس العام أقر مجلس الوزراء تعديلاً على قانون سوق الأوراق المالية لعام 1982 ولكن هذا القانون المعدل لم يف بكل الأغراض لإنشاء سوق للأوراق المالية، في عام 1994 أجاز المجلس الوطني الانتقالي قانون سوق الخرطوم للأوراق المالية والذى أصبحت بموجبه سوق الخرطوم للأوراق المالية كيانا قانونياً مستقلاً، حيث بدأ العمل فى السوق الأولية

[1] منشورات سوق الخرطوم للأوراق المالية، **النشأة والتطور** 2012، ص (10)

(سوق الإصدارات) فى العاشر من شهر أكتوبر 1994، كما تم فى الثاني من يناير 1995 افتتاح السوق الثانوية (سوق تداول الأسهم)، تم فى العام 1999 تقسيم السوق الثانوية إلى سوقين نظامي وموازي ، وتم تصنيف الشركات المدرجة وفقاً لاستيفائها لشروط الإدراج الخاصة بأى من السوقين ليصبح عدد الشركات المدرجة بالسوق النظامى (21) والموازي (22) شركة زائداً صندوق الأسهم السودانية الأول.

2. مراحل تطور سوق الخرطوم للأوراق المالية

شهد سوق الخرطوم للأوراق المالية منذ انشاءه تنوعاً ملحوظاً من حيث التعاملات التي تمت فيه ومن حيث مواصلة السوق لترسيخ مفاهيم الاستثمار في الأوراق المالية ونشر ثقافة التعامل في هذا القطاع الحيوي الهام، وتمثلت مراحل تطور السوق في الآتي:

في العام 1996م ارتفع عدد الشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية من 34 إلى 40 شركة، وفي العام 1997م كانت هنالك زيادة مقدرة في رأس المالي السوقي لسوق الخرطوم للأوراق المالية، من مايعادل 31 مليون دولار امريكي إلى 139 مليون دولار أمريكي وتأسيس بنك الاستثمار المالي للمساهمة في تشيط التعامل في سوق الأوراق المالية، بدأ العمل بنظام السوق الموازية في العام 1999م، وبدأ تصنيف الشركات المدرجة بالسوق الثانوية وفقاً لاستيفائها الشروط المنظمة لإدراج الشركات في أي من السوقين النظامي والموازي، كما شهد السوق في العام 2001م بداية إصدار العديد من صكوك الصناديق الاستثمارية وشهادات المشاركة الحكومية (شهامة)، أما في العام 2002م حدث توسع في علاقات السوق مع المؤسسات المالية الاقليمية والدولية، وفي العام 2003م تم اعلان مؤشر السوق، وأدراج سهم سوداتل تقاطعياً في سوق أبوظبي للأوراق المالية[1].

أما في العام 2004م بلغ التداول أعلى معدل له منذ انشاء السوق، ثم وقعت اتفاقية تعاون مشترك بين سوق الخرطوم للأوراق المالية وبورصتي القاهرة والاسكندرية في العام 2005م، ارتفع حجم التداول قياسياً الى 1.21 مليار جنيه، كما ارتفع المؤشر بنسبة نمو بلغت 97.3% ، وارتفعت القيمة السوقية الى 7.47 مليار وحسب قاعدة بيانات صندوق النقد العربي احتل السوق المرتبة الأولى من حيث نمو القيمة السوقية مقارنة ببقية الأسواق العربية بنسبة بلغت 50.8 ، وفي العام 2006م حدث ارتفاع كبير في معدلات التداول حيث سجل حجم التداول 2.06 مليار جنيه بنسبة نمو بلغت (70%) أما في عام 2007 انضم السوق لاتحاد البورصات الأفريقية مما فتح آفاقاً جديدة للتعاون الإقليمي بين أسواق المنطقة، كما بدأ في نفس العام العمل في مركز الايداع، وفي العام 2008م ارتفع التداول ارتفاعا ملحوظاً، واكتمل ايداع أسهم معظم الشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية الأمر الذي مهد الطريق لإكمال اجراءات التحول للتداول الالكتروني، بالإضافة الى ان مصرف السلام أدرج في سوق دبي المالي[2].

---

[1] **المصدر السابق**، ص-ص (10-13)

[2] سوق الخرطوم للأوراق المالية، **التقرير السنوي الثامن عشر**، 2012، ص (12)

في العام 2009م سجل سوق الخرطوم أعلى معدل تداول منذ انشاء سوقها الثانوية حيث ارتفع حجم التداول الى (2,2) مليار جنيه مقارنة بـــ (1.8) مليار جنيه في العام 2008م بنسبة ارتفاع بلغت 19.5% كما بدأ نظام التحول للتداول الالكتروني، في العام 2009م تم وضع خطة عمل لتطوير السوق من اثني عشر محوراً حيث جاءت هذه الخطة لتمثل الرؤية المستقبلية للسوق، في العام 2010م حقق حجم التداول أكبر معدلاته منذ عمل السوق الثانوية في 1995م بمعدل أعلى من العام 2009م والذي بلغ 22 مليار جنيه مقارنة بمبلغ 24 مليار جنيه، كما ارتفع عدد الأسهم المتداولة من 164712836 سهم إلى 166548512 سهم، وكذلك عدد العقود من 8065 عقداً إلى 8265 عقداً، فيما شهد عدد الصكوك المتداولة انخفاضاً.

كما تم اعتماد السوق بصفة مراقب في اتحاد البورصات العربية على أن يتمتع بكامل العضوية لاحقاً، كما تم توقيع عقود توريد وتركيب وتشغيل أجهزة البرامج وبداية تركيب شاشات العرض الداخلية الثابتة والمتحركة في العام 2011م، وواصل حجم التداول الارتفاع عن العام السابق، وتم ادراج شركة واحدة وهي بنك الجزيرة السوداني الاردني، وتم تركيب وتشغيل كل معدات التداول الالكتروني، وتم الانتهاء من اختبارات أنظمة التداول الالكتروني وتدريب كل العاملين بالسوق والوسطاء المعتمدين على هذه الانظمة. كما اعتمد سوق الخرطوم عضو دائم بإتحاد البورصات العربية، وبدأ التشغيل التجريبي لبرنامج التداول الالكتروني، في العام 2012م افتتح السيد وزير المالية والاقتصاد الوطني منظومة التداول الالكتروني، وارتفعت معدلات التداول ارتفاعا كبيراً عن العام السابق نسبة لتطبيق نظام التداول الالكتروني.

3. أهداف سوق الخرطوم للأوراق المالية

نص قانون سوق الخرطوم للأوراق المالية على ان تكون للسوق الأغراض التالية وذلك في قانون 2013م والذي لغى قانون 1994م وقانون صكوك لتمويل التمويل لسنة 1995م[1]:

أ. توفير كافة العوامل التي تساعد على تسهيل وسرعة تسييل الأموال المستثمرة في الأواق المالية بما يخدم رغبات المستثمرين.

ب. ضمان عدالة تعامل المستثمرين في الأوراق المالية بيعاً وشراءً

ج. العمل على الاتصال وتبادل الخبرات والمعلومات الأساسية بين السوق والأسواق العربية والأقليمية والعالمية والانضمام لعضويتها.

د. ترسيخ قواعد السلوك المهني والمراقبة الذاتية والانضباط بين الوسطاء الماليين والعاملين في مجال التعامل بالأوراق المالية.

هـ. الترويج لقيام شركات مساهمة عامة.

و. أي أغراض أخرى يوافق عليها المجلس.

[1] سوق الخرطوم للأوراق المالية، **قانون سوق الخرطوم للأوراق المالية لسنة 2013م**

4. أقسام سوق الخرطوم للأوراق المالية

يعرف السوق بصفة عامة بأنه المكان الذي يلتقي غيه البائعون والمشترون وذلك لبيع السلع لإشباع حاجاتهم الحياتية طبقاً لأسعار معينة، وبالمثل فسوق الأوراق المالية هو المكان المخصص لبيع وشراء الأوراق المالية وفقاً للأسعار التي تحددها آلية السوق (العرض والطلب) وينقسم سوق الخرطوم للأوراق المالية الى قسمين[1]:

أ.السوق الأولية:

يقصد بها السوق التي تجري فيها إصدار الأوراق المالية وطرحها للإكتتاب العام في اطار القوانين واللوائح والتعليمات والاعراف السائدة. بدأ العمل في السوق الأولية لسوق الخرطوم للأوراق المالية في العاشر من أكتوبر 1994م وذلك من خلال قيامها بالاشراف غلى إصدار الأوراق المالية الخاصة بشركات المساهمة العامة حديثة التأسيس او شركات المساهمة القائمة التي ترغب في زيادة رأس المال.

ب.السوق الثانوية:

وهي السوق التي تتم فيها عمليات شراء الأوراق المالية وبيعها مباشرة أو بالوكالة وتداول ملكية الأوراق المالية في قاعة تداول خاصة بذلك الغرض، وتنقسم السوق الثانوية الى:

1. **السوق النظامية:** وهو السوق الذي يلتقي فيه البائع والمشتري مباشرة (البورصة) ويدار ذلك المكان بواسطة مجلس منتخب من أعضاء السوق، ويشترط في التعامل بالأوراق المالية أن تكون تلك الأوراق مسجلة بتلك السوق،
2. **السوق الموازية:** ويستخدم هذا الاصطلاح في المعاملات التي تتم خارج السوق المنظم، حيث لايوجد مكان محدد لإجراء التعامل، ويتم التعامل ببيوت السمسرة والتجار والمستثمرين، ومن خلال تلك الشبكة يمكن للمستثمر أن يختار أفضل الأسعار.

5. قطاعات سوق الخرطوم للأوراق المالية

يضم سوق الخرطوم للأوراق المالية مجموعة من الشركات المدرجة فيه وتقسم الى ثماني قطاعات هي[2]: قطاع البنوك والاستثمار ويشمل 23 بنك ويعتبر من اكبر القطاعات من حيث رأس المالي السوقي وبنسبة تساوي 53%، وقطاع التأمين ويشمل على 8 شركات وتمثل قيمته السوقية .65% ، والقطاع التجاري ويشمل 7 شركات وتمثل قيمته 3.54 من اجمالي رأس المال السوقي، اما القطاع الصناعي فيشمل شركتين فقط وتساوي قيمته السوقية 1.62% ، والقطاع الزراعي 3 شركات ضعيفة التداول وتمثل قيمته 3.63 من اجمالي رأس المال السوقي، ثم قطاع الاتصالات والوسائط فيشمل 5 شركات ويمثل 23.30% من اجمالي رأس المال السوقي، وقطاع الخدمات المالية فيتكون من 5 شركات ويمثل 1.06% من اجمالي القيمة السوقية، وقطاع الأخرى فيتكون من 6 شركات ويمثل 36.5% من اجمالي رأس المالي السوقي، يلاحظ لباحث ان قطاع البنوك والاستثمار يعتبر من اكبر القطاعات من

[1] سوق الخرطوم للأوراق المالية، **التقرير السنوي الثامن عشر**، 2012، ص (8)

[2] المرجع السابق، ص_ص (16_33

حيث القيمة السوقية ومن حيث التداول ومن حيث عدد الشركات المكونة له، يليه قطاع الشركات الأخرى من حيث القيمة السوقية، أما من حيث التداول فيظهر في المركز الثاني قطاع الوسائط والاتصالات، أما في من حيث القيمة السوقية فيظهر في المركز الاخير قطاع التأمين، ويظهر في المركز الأخير من حيث التداول القطاع الزراعي.

جدول رقم (1/1/5)

توزيع القطاعات بسوق الخرطوم للأوراق المالية

اسم القطاع	عدد الشركات	النسبة المئوية
البنوك والاستثمار	23	%42.6
التأمين	8	%15.8
التجاري	7	%13
الصناعي	2	%3.7
الزراعي	3	%5.6
الاتصالات والخدمات	5	%9.3
الأخرى	6	%11.1
المجموع	54	%100.0

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة التطبيقية، 2014م

شكل رقم (1/1/5)

التوزيع النسبي للقطاعات بسوق الخرطوم للأوراق المالية

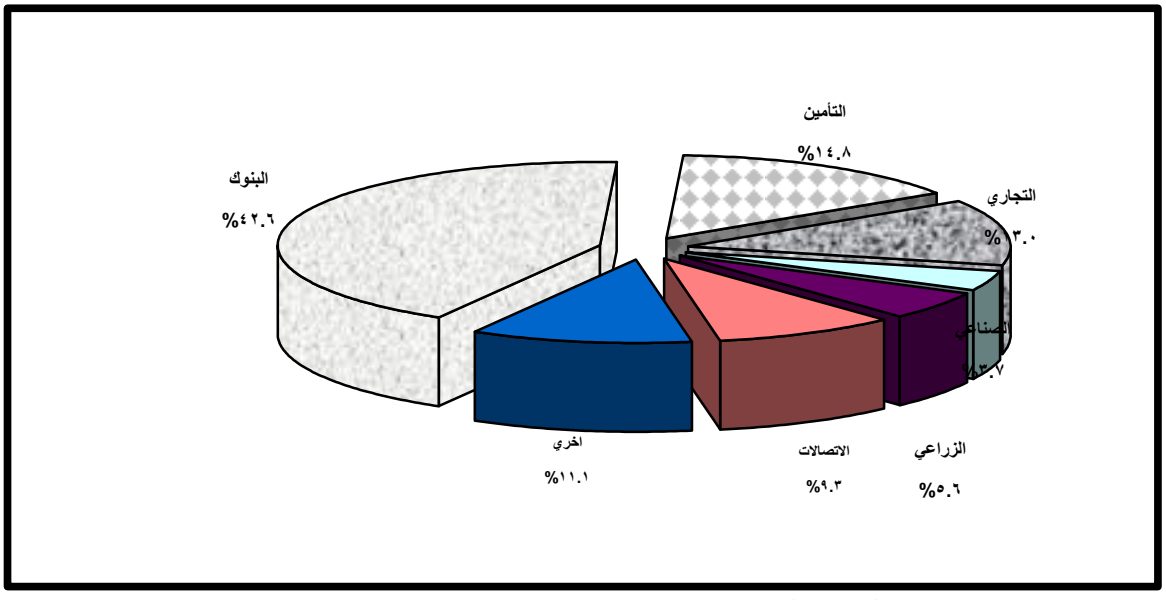

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة التطبيقية، برنامج Excel، 2014

ثانيا: نبذة تعريفية لشركات عينة الدراسة

1_مجموعة سوداتل للاتصالات المحدودة

تعتبر سوداتل للاتصالات هي احدى شركات الاتصالات في المنطقة لتلبية احتياجات العملاء في السوداني وأفريقيا، وتتولى سوداتل تشغيل أعمال الاتصالات في اربع دول غير السودان هي: موريتانيا والسنغال وغانا وغينيا، في مجالات الهاتف المحمول والهاتف الثابت، والانترنت وخدمات السعات العريضة، وتمتلك سوداتل، وتمتلك الشركة شبكات من الالياف البصرية أو الشبكات النحاسية واللاسلكية، كما تمتلك نسبة من الأسهم في مشروع الكيبل القاري لشرق افريقيا والكيبل البحري، ادرجت اسهم سوداتل في سوق الخرطوم للأوراق المالية في عام 1997م، كما ادرجت لاحقا في سوق البحرين للأوراق المالية وفي سوق ابوظبي للأوراق المالية[1].

2_بنك الخرطوم

نشأ بنك الخرطوم مبكراً بعد دخول المستعمر الإنجليزي بسنوات قليلة تحت مسمى (باركليز بانك) في عام 1913، ليكون فرعاً لبنك (باركليز) الأم، وهو من أكبر البنوك في إنجلترا التي كانت في ذلك الوقت الدولة العظمى التي تغطي مستعمراتها كل العالم، فأصبح بنك (باركليز الخرطوم) يتعامل إقليمياً ودولياً مما اكسبه ثقة المراسلين عبر الزمن.وظل بنك الخرطوم في طليعة البنوك في الإقليمين العربي والأفريقي،

[1] Sudatel.sd

ووضعت كوادره نواة العمل المصرفي في الخليج العربي وأفريقيا، فكان السودان مؤسساً لبنك التنمية الأفريقي مارس بنك الخرطوم جميع الاعمال المصرفية، وفقا للسياسات التي يصدرها بنك السودان المركزي. ويعد بنك الخرطوم أحد البنوك الشاملة، والتي اتسعت انشطتها لتشمل أغراضاً مختلفة ومتنوعة عبر فروعه المنتشرة في كل أنحاء البلاد والتي تزيد عن خمسين فرعاً وعدد من الشركات التابعة المتخصصة والتي مثلت اذرعاً هامة مكنت البنك من التوسع في جميع الانشطة وفتحت امامه مجالات هامة. هذا الي جانب قيامه بالأعمال التجارية والمالية والعقارية، عبر عدد من الشركات التابعة المتخصصة والمملوكة للبنك وهي: الشركة القومية للمعاملات المالية (وسيط مالي معتمد بسوق الخرطوم للأوراق المالية) و الشركة القومية للتجارة (شركة تجارية تمارس النشاط التجاري والخدمي والاستيراد والتصدير) و الشركة القومية للبيع بالتقسيط والتي تم تغيير اسمها الي .A2Z 4 الشركة القومية للصرافة وشركة واحة الخرطوم (تدير أكبر مجمع عقاري وفندق في قلب العاصمة الخرطوم) ويمتلك فيها البنك 60% من الاسهم، الي جانب مساهمات اخري في شركات مختلفة. وتشمل محفظة البنك الاستثمارية عدداً من الاصول العقارية والمباني الي جانب عدد من الاوراق المالية المتنوعة[1].

3_بنك النيل

باشر بنك النيل للتجارة والتنمية (بنك التنمية التعاوني الإسلامي سابقاً) نشاطه في العام 1982 لخدمة أهداف الحركة التعاونية ، والتي بدأت في السودان في منتصف السبعينات ، حينما أدرك الاقتصاديون السودانيون الحاجة إلى بنك يدعم الأنشطة الاقتصادية والتجارية للحركة التعاونية ، بناءً عليه أسس بنك التنمية التعاوني الإسلامي (بنك النيل حالياً) لخدمة أهداف الحركة التعاونية بهدف تمويل الجمعيات التعاونية لتوفير السلع التجارية ، ودعم مشروعات التمويل الأصغر التي يرعاها الإتحاد التعاوني بهدف دعم الصناعات الصغيرة والأسر المنتجة مما يزيد من القيمة المضافة لمساهمة هذه القطاعات في النشاط الاقتصادي وزيادة الإنتاج والادخار. ونظراً للتطورات المتسارعة في قطاعات الزراعة ، الصناعة ، والخدمات في أواخر الثمانينات ومطلع التسعينات ، تحولت رؤية وأهداف بنك النيل لتكون أكثر تركيزاً على عملية التنمية، وذلك استناداً على ما حققه في مجال الصناعة المصرفية من حيث الودائع ، شبكة الفروع المحلية وعدد العملاء. ومنذ ذلك الوقت زاد نشاط وحصة مصرفنا في السوق المصرفي بشكل كبير جداً نظراً لمساهمته في عملية تنمية المجتمع والاقتصاد ، حيث يعد أحد أكبر ثلاثة بنوك في السودان من حيث الانتشار الجغرافي عبر32 فرعاً محلياً في شمال وشرق ووسط وغرب السودان. قام بنك النيل للتجارة والتنمية، في عام 2013 م بتقديم هويته التجارية الجديدة. وقد أتى هذا بعد اربعة سنوات كاملة من إجراء بحوث مكثفة لإيجاد السبل التي تمكن البنك من تلبية احتياجاتك على أفضل وجه، يمتلك البنك شبكة فروع تصل إلى 32 فرعاً[2].

---

[1] www.bankofkhartoum.com

[2] http://www.alnilebank.com/ar/lspage.php?id=101

4_ شركة النيلين للتأمين المحدودة

تأسست شركة النيلين للتأمين المحدودة في العام 1981م، تمارس الشركة نشاط التأمين من خلال: تأمين النقل البحري والجوي والبري، تامين الحريق الطيران، تأمين الحوادث المتنوعة، التأمين الهندسي، تأمين السيارات وتأمين الطاقة[1].

5_ الشركة الوطنية للبترول (سودان) المحدودة

أنشأت الشركة الوطنية للبترول (سودان) المحدودة في يناير 1993م كشركة محدودة، وبدأت مزاولة نشاطها في نهاية نفس العام، وتهدف هذه الشركة الى تحقيق الأهداف التالية[2]:

1. الدخول في عمليات التنقيب عن البترول والغاز الطبيعي في كافة انحاء السودان.
2. استيراد وتوزيع المواد البترولية ومشتقاتها.
3. استيراد وتصدير وتصنيع زيوت وشحوم المحركات بأنواعها المختلفة.
4. انشاء مستودعات لتخزين المواد البترولية وتأجير هذه المستودعات للجهات التي ترغب.
5. انشاء وامتلاك اسطول نقل بري وبحري وانابيب نقل البترول.
6. انشاء وايجار محطات توزيع المواد البترولية.
7. انشاء مصافي للبترول ومشتقاته ووسائل تجهيزه وتطوير التقنيات المستخدمة.

6_ بنك الرواد للتنمية والاستثمار

كان بنك الرواد للتنمية والاستثمار شركة وساطة مالية مسجلة باسم شركة الرواد للخدمات المالية المحدودة وتابعة لبنك الاستثمار المالي وذلك حتى العام 2013، وتقوم بممارسة هذه الشركة بجميع أنشطة الاستثمار في الأوراق المالية والتي منها[3]: انشاء وادارة صناديق الاستثمار في الأوراق المالية، وانشاء وادارة المحافظ للأوراق المالية، والأعمال الاستشارية المالية والاقتصادية والنصح المالي ودراسات الجدوى الاقتصادية، وترويج وتسويق الأوراق المالية. ولذا يقوم البنك بممارسة الانشطة الاستثمارية والمصرفية والتمويلية، ادرجت هذه الشركة في سوق الخرطوم للأوراق المالية في 2002م

ثالثا: اجراءات الدراسة التطبيقية

تهدف الدراسة التطبيقية الى اختبار فرضتين من فرضيات الدراسة (الفرضية الرابعة والفرضية الخامسة) وذلك بدراسة وتحليل القوائم المالية لعينة الدراسة للشركات المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية، والتي تم اختيارها حسب ظروف وخصائص محددة، لتحقيق غرض الدراسة وذلك لاقتصار الدراسة على بند محدد من الأصول وهي الأصول غير الملموسة

---

[1] http://www.asirc.com.sd/ar/members.php?secid=6&conid=36

[2] الشركة الوطنية للبترول (سودان) المحدودة، **تقرير مجلس الادارة والحسابات الختامية وتقرير المراجعين**، 2013م

[3] بنك الرواد للتنمية والاستثمار، **منشورات شركة الرواد للخدمات المالية المحدودة، وبنك الرواد للتنمية والاستثمار** (الخرطوم:بنك الرواد للاستثمار المالي، 2013)

1.مجتمع الدراسة التطبيقية

يتمثل مجتمع الدراسة في جميع الشركات المساهمة العامة المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية، والتي تقسم لثمانية قطاعات هي[1]: قطاع البنوك والاستثمار وقطاع التأمين، والقطاع التجاري والصناعي والزراعي وقطاع الاتصالات والوسائط وقطاع الخدمات المالية وقطاع الاستثمار والتنمية، استثنى الباحث من هذه القطاعات قطاعين التجاري والزراعي وذلك لعدم ارتباط قوائمها المالية بموضوع الدراسة وتناول بالدراسة والتحليل بقية قطاعات سوق الخرطوم الأوراق المالية.

2.عينة ووسيلة الدراسة التطبيقية

اعتمد الباحث على عينة قصدية غرضية حكمية وذلك باختيار افضل العناصر (الشركات) التي يتوقع أن تكون قادرة على تقديم المعلومات التي يحتاجها الباحث، بجمع بيانات من مجموعة متخصصة عن موضوع معين[2]، ولذا تكونت عينة الدراسة من مجموعة من الشركات لها علاقة بموضوع الدراسة، وذلك لرغبة الباحث في الحصول على عينة ذات مواصفات وخصائص محددة فإنه لجأ إلى اختيار هذه العينة، كما حرص الباحث على تنوع عينة الدراسة من حيث شمولها على معظم القطاعات المكونة لسوق الخرطوم للأوراق المالية، بالإضافة لشمولها على شركات ذات انشطة المختلفة، كنشاط الاتصالات والوسائط ونشاط الصيرفة والبنوك ونشاط الأعمال البترولية، ونشاط التأمين ونشاط الاستثمار والأوراق المالية والوساطة المالية، وعليه اعتمد الباحث في الدراسة التطبيقية على التقارير السنوية للشركات المكونة لعينة متمثلة في مجموعة سوداتل للاتصالات المحدودة وبنك الخرطوم وبنك النيل وشركة النيلين للتأمين والشركة الوطنية للبترول، وشركة الرواد للخدمات المالية المحدودة (بنك الرواد للتنمية والاستثمار).

3.الدراسة وتحليل البيانات واختبار الفرضيات

أ. الدراسة والتحليل

بدراسة وتحليل التقارير والقوائم المالية للشركات عينة الدراسة حسب ورودها سابقا يتضح للباحث الآتي:

بدراسة القوائم المالية لمجموعة سوداتل للاتصالات المحدودة (أنظر الملاحق 3،4،5) ظهرت الموجودات غير الملموسة في عام 2013م بمبلغ 298651045 دولار وتتمثل بنود الأصول غير الملموسة كما تظهر بالإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية في حقوق الاستخدام غير قابل للإلغاء والحاسب الآلي، والتراخيص وفي العام 2012 بلغت الأصول غير الملموسة 720097127 دولار وتمثلت بنود الاصول غير الملموسة كما موضحة في الايضاحات في الشهرة وتكاليف البرامج وتكاليف التراخيص

---

[1] **المرجع السابق**، ص (55)

[2] أوما سيكاران، تعريب: اسماعيل علي بسيوني، **طرق البحث في الادارة- مدخل لبناء المهارات البحثية** (الرياض:دار المريخ، 2006م) ص (396)

ومشروع تمليك السيارات للموظفين، أما في العام 2011م فبلغت 558441152 دولار وتمثلت في نفس البنود الظاهرة في العام المالي 2012م. يلاحظ الباحث بعد دراسة القوائم المالية لمجموعة سوداتل اختفاء بندي الشهرة ومشروع تمليك السيارات للموظفين عن بنود الأصول غير الملموسة في العام 2013م وظهور بند حقوق الاستخدام غير قابل للالغاء ضمن الأصول غير الملموسة في نفس العام.

حسب الايضاحات فإن مشروع تمليك السيارات للموظفين يؤهل موظفي الشركة لإقتناء السيارات بنسبة 50% من سعر الشراء السائد والرصيد المتبقي تتحمله المجموعة، ويتم اطفاء حصة الشركة على مدى خمس سنوات، يرى الباحث ان هذا البند لايصنف كأصل غير ملموس وذلك لأنه اقراض لتمليك سيارات وليس أصل، حسبت الشهرة بطريقة الاقتناء او طريقة الحيازة (طريقة الشراء) وقيست بالتكلفة وذلك عند استحواذ المجموعة على أعمال او شركات تابعة، ويتماشى ذلك مع المعيار الدولي للأصول غير الملموسة (37) ومعيار التقارير المالية رقم (3) اندماج الأعمال ، ان اختفاء بند الشهرة من القوائم المالية للعام 2013م يعزى لحساب خسائر الانخفاض حسب ماهو موضح اجمالا في ايضاحات القوائم المالية، غير ان قيمة وخسارة التخفيض لم تظهر بقائمة الدخل، كما ان طريقة تخصيص خسارة انخفاض القيمة للأصول التي تتعلق بوحدة توليد النقد لم تظهر بالإيضاحات، كما يظهر انه لم تحسب قيمة اطفاء للشهرة وذلك لأنها ناتجة عن عملية استحواذ، وذلك تماشيا مع المعيار المحاسبي الدولي.

تظهر ايضاحات الأصول غير الملموسة لمجموعة سوداتل تكاليف برامج الحاسب الآلي، كما تظهر أجهزة الحواسيب ضمن ايضاحات الممتلكات والآلات والمعدات وذلك كما يصنفه المعيار الدولي للأصول غير الملموسة، كما تم حساب قيمة اطفاء لها بقائمة الدخل، تظهر الايضاحات قيمة لتكاليف التراخيص ضمن مجموعة الاصول غير الملموسة وذلك باعتبارها حق يتيح للمجموعة خدمات معينة، أو القيام بمهام معينة، كما حسبت لها قيمة اطفاء حسب العمر المحدد في اتفاقيات التراخيص من قبل الجهات الحكومية المعنية والتي تتراوح بين 20 _15 سنة، هناك شركات تمتلك امتيازات بتسويق منتج أو خدمة في حدود منطقة جغرافية معينة، ولكن تعتبرها توكيلات ولاتعترف بحق الامتياز كأصل غير ملموس، كالحق الممنوح لشركة البرجوب العالمية بالتسويق الحصري لبيع شاحنات الفولفو وتوزيع مشروبات الطاقة (Red Ball)[1]

بدراسة القوائم المالية لبنك الخرطوم (أنظر الملاحق (6،7) يتضح ان الأصول غير الملموسة تبلغ 90603 ألف جنيه في العام 2013م، وتبلغ 92623 ألف جنيه في العام 2012م بينما تبلغ 87942 الف جنيه في العام 2011م وتتكون بنودها من الشهرة وبرامج الحاسب الآلي. قيمة الشهرة الظاهرة بقوائم البنك ناتجة من عملية اندماج بالاضافة لعمليات استحواذ، حيث ان البنك اندمج مع بنك الامارات في عام 2008م، كما استحوذ البنك على واحة الخرطوم بما يساوي 60% من أسهمها. ان زيادة قيمة الأصول غير الملموسة ناتج من اضافات في قيمة برامج الحاسب الآلي، والتي خفضت بقيمة الاطفاء

[1] مقابلة مع امجد عثمان، **المدير المالي** (لخرطوم: شركة البرجوب العالمية، 2014/9/8م)

السنوي المحملة على حساب الارباح والخسائر، حسبت قيمة الشهرة بالتكلفة حسب طريقة الشراء كما هو موضح بالايضاحات ، وذلك حسب طريقة المعيار المحاسبي الدولي لمعالجة الأصول غير الملموسة، كما سجلت قيمة برامج الحاسب الآلي بالتكلفة وادرجت بجدول ايضاحات الموجودات الثابتة قيمة الاضافات وقيمة الاطفاء لها والتي حسبت تبعا لطريقة القسط الثابت، كما توضح ايضاحات القوائم المالية الموحدة، ظهرت قيمة الشهرة بقيمة 76686 الف جنيه في العام 2011م اما في العامين 2012م و2013م فظهرت بقيمة 78593 الف جنيه بزيادة قيمة يعادل 1907 ألف جنيه، حيث ان القيمة الاساسية تتمثل في شهرة اندماج، أما القيمة الاضافية فتمثل قيمة استحواذ، يتضح من ايضاحات القوائم المالية الموحدة عدم حساب قيمة اطفاء قيمة الشهرة تماشيا مع متطلبات معايير المحاسبة الدولية بعدم حساب قيمة انخفاض لشهرة المحل وانما تخفض عند حدوث انخفاض في قيمة الأصول سنوياً، لتظهر خسائر الانخفاض في قيمة الشهرة في قائمة الدخل. ويظهر الاقرار الضريبي الذاتي للقطاع الخدمي لديوان الضرائب بأن يتم اهلاك شهرة بنسبة 5%، يلاحظ الباحث ان هذا الاقرار اهتم بشهرة المحل فقط من بقية الاصول غير الملموسة[1].

بدراسة القوائم المالية لبنك النيل (أنظر الملاحق 8،9) يتضح للباحث ان بند اطفاء مصروفات التأسيس ظهر بقائمة الدخل للعام 2011م بمبلغ 97603 الف جنيه، وفي العام 2012م ظهر بمبلغ 456793 الف جنيه، وفي العام 2013م ظهر بقيمة صفر، وفي قائمة المركز المالي ادرجت مصروفات التأسيس ضمن الموجودات الأخرى، ظهرت في الايضاحات وضمن بند المصروفات العمومية والادارية مصروفات دعاية واعلان في العام 2012 بمبلغ 3140051 الف جنيه لترتفع قيمة هذا البند الى 5428274 الف جنيه في العام 2013م، بما يقارب الضعف عن العام السابق، كما يظهر ضمن المصروفات العمومية والادارية بند بحوث ودراسات في العام 2012 بمبلغ 6711 الف جنيه ليرتفع هذا المبلغ الى قيمة 120210 الف جنيه في العام 2013 بفارق قيمة عن العام السابق بقيمة 113499 الف جنيه وبنسبة زيادة تعادل 17 ضعف قيمة هذا البند من السنة السابقة، تعتبر هذه الزيادة زيادة جوهرية في قيمة هذا البند مقارنة بالسنة السابقة له، وهي نفس السنة التي تحول فيها البنك، ظهور هذه البنود بقيمة اكبر في العام 2013م يرتبط بتحول البنك الى اسم جديد وشعار جديد وعلامة تجارية جديدة. ومما يجدر ذكره ان تكاليف تسجيل العلامات التجارية لدى السلطات المختصة تعتبر زهيدة لاتتجاوز الألف جنيه حسب اشارة مسجل تنظيمات الأعمال والعلامات التجارية بهيئة الملكية الفكرية[2].

بتحليل ماسبق يتضح للباحث أن قياس بند مصروفات التأسيس يتم حسب معالجة المعيار من ناحية القياس برسملتها بالقيمة المدفوعة عند التأسيس واطفائها على مدى سنوات محددة لاتزيد عن الخمس سنوات، أما بالنسبة لمصروفات الدعاية والاعلان يلاحظ ان المعالجة المحاسبية لها صحيحه تبعا لمتطلبات معايير المحاسبة الدولية، ولكن يجب توضيح القيمة الاضافية والتي تمثل ضعف هذه القيمة في

---

[1] **الاقرار الضريبي الذاتي للقطاع الخدمي**، طبقا لقانون الدخل لسنة 1986 (الخرطوم: وزارة المالية والاقتصاد الوطني، ديوان الضرائب)

[2] مقابلة مع نادر احمد ، **مكتب تسجيل العلامات التجارية** ، (الخرطوم: هيئة الملكية الفكرية) 2014/9/2م

العام الذي يليه في ايضاحات القوائم المالية، اما عند دراسة وتحليل بند البحوث والدراسات، فإن معالجة هذه النفقات ضمن المصروفات بقائمة الدخل صحيح بالرغم من اعتبار البعض ان هذه المصروفات كمصروفات رأسمالية تسمى البحوث والتطوير، ولكن لم تتوافر فيها الشروط اللازمة لتعتبر تكاليف تطوير مرسملة تظهر ضمن الأصول بقائمة المركز المالي، لم يتم قياس القيمة المدفوعة على الاسم والشعار بحيث ترسمل قيمة رسوم التسجيل والإشهار وتكاليف التصميم، كما ان قيمة مصروفات الدعاية والاعلان السابقة تتضمن حتما تكاليف الاشهار عن الاسم الجديد والشعار الجديد للبنك، وبالتالي يجب عدم اعتبار كل مصروفات الاعلان ايرادية، مما يوضح ان هناك خلطا في عملية قياسها وعدم اعتبار بعضها قيمة مرسملة تعتبر كأصول غير ملموسة.

باستعراض ودراسة القوائم المالية لشركة النيلين للتأمين المحدودة (أنظر الملاحق 10،11) يتضح ان بند مصروفات التأسيس ظهر بقيمة 239785 جنيه بينما لم يظهر هذا البند بقوائم العام السابق، ان مصروفات التأسيس الظاهرة لم تظهر لها قيمة اطفاء بالقوائم والتقارير المالية، كما لم تظهر قيمة هذه المصاريف ضمن ايضاحات القوائم والتقارير المالية. وذلك بإيضاح اسباب ظهوره بالسنة المعنية.

بدراسة وتحليل التقارير والقوائم المالية لشركة الوطنية للبترول (أنظر الملاحق 12،13) تمثلت الموجودات غير الملموسة في برامج الكمبيوتر بتكلفة تساوي 35741 جنيه في العامين 2013 و2012م بينما لم يظهر هذا البند بالتقارير المالية للشركة في العام 2011 وذلك لإدراج قيمة برامج الحاسوب ضمن الاصول الثابتة كما يتضح من ايضاحات القوائم المالية في الأعوام الثلاثة بالاضافة لمعدات الشبكة والتي ظهرت في نفس العام 2011م ضمن ايضاحات القوائم المالية وضمن الأصول غير المتداولة، كما ظهر بإيضاحات القوائم والتقارير المالية للعام 2011 بند يوضح قيمة موقع الشركة على شبكة الانترنت، ضمن قائمة الاصول الثابتة بما يخالف معايير المحاسبة الدولية، والتي تعترف برسملة قيمة الموقع الالكتروني اذا كان يستخدم في عمليات الشركة من حيث البيع وتوزيع الخدمات والمنتجات وليس الاعلان فقط.

بدراسة وتحليل التقارير والقوائم المالية لشركة الرواد للخدمات المالية المحدودة وبنك الرواد للتنمية والاستثمار (أنظر الملاحق (14،15،16)، تظهر في العام 2013 قيمة مصاريف تأسيس بقيمة 2250651 واسم شهرة بقيمة 14377848، كما يظهر بند يوضح قيمة الانظمة وتطبيقات الحاسوب بقيمة 292500 جنيه بإيضاحات البنك وذلك ضمن كشف الأصول غير الملموسة تحت اسم الاجهزة والآلات، مخالفة لمعايير المحاسبة باعتبارها أصول غير ملموسة كما ظهر ضمن الايضاحات كشف يوضح الاهلاكات ومصاريف الاطفاء، حسب متطلبات المعيار وتدرج الاصول غير الملموسة حسب السياسة المحاسبية للبنك بالتكلفة التأريخية، ويتم اطفاؤها على عشرة سنوات على أساس القسط الثابت، لم يتم ادراج بند محدد يوضح الاصول غير الملموسة بقائمة المركز المالي بالرغم من الاعتراف ببعضها والافصاح عنها ضمن القوائم والتقارير المالية، ظهرت الشهرة نسبة لتغيير نشاط شركة الرواد وسيطرة

واستحواذ بنك الرواد للتنمية والاستثمار على شركة الرواد للخدمات المالية المحدودة، أما في العام 2012م فلم يظهر أي بند بخصوص الاصول غير الملموسة، وفي العام 2011 ظهرت ضمن القوائم المالية المقارنة مصاريف تأسيس في تخص العام 2010م، كما ظهر بند اجهزة حاسوب وملحقاتها في هذا ضمن كشف الاجهزة والآلات والسيارات وتحت ايضاح الأصول غير الملموسة.

ب.اختبار الفرضيات

1. تنص فرضية الدراسة الرابعة على أن **(التطبيق الجيد لمعايير المحاسبة الدولية المتعلقة بالأصول غير الملموسة من قبل الشركات المساهمة يساعد على تحسين القياس المحاسبي لها).**

من خلال الدراسة والتحليل يتضح للباحث ان بنود الاصول غير الملموسة التي تم قياسها والاعتراف عنها تمثلت في شهرة المحل وبرامج الحاسوب الآلي ومصاريف التأسيس، وتكاليف التراخيص والامتيازات وتكاليف الموقع الالكتروني، وتكاليف تصميم الشعار وتكاليف الاشهار (العلامة التجارية) وغيرها، ان الاعتراف بهذه الأصول غير الملموسة تم بواسطة بعض الشركات باعتبارها أصولا ثابتة عند مخالفة معايير المحاسبة المالية، والخاصة بالاعتراف والقياس لهذه الأصول، كما انه تم احياناً اعتبارها مصاريف جارية تحمل على حساب العام، اما بعض الشركات اتبعت هذه المعايير وذلك عند قياس قيمة الشهرة بطريقة الشراء وعند الاعتراف بقيمة تكاليف التراخيص والامتيازات وعند معالجة تكاليف برامج الحاسوب وتكليف المواقع الالكترونية، وقيمت هذه الاصول بالتكلفة كما اعيد تقديرها وتخفيضها عند الانخفاض العام في الأصول لتظهر قيمتها بالتخفيض واطفائها بالقيمة، اتبع في تقدير العمر الانتاجي لهذه الاصول الطريقة المعينة بواسطة معايير المحاسبة وبالتالي حملت قيمة الاطفاء بالقيمة المثلى لها بقائمة الدخل، عند مخالفة أو الاغفال أو عدم الاحاطة بمعايير المحاسبة الخاصة بالأصول غير الملموسة تعالج قيمة هذه الاصول ضمن قائمة الأصول الاخرى أو ضمن الأصول الثابتة او ضمن المصروفات بقائمة الدخل مما يؤثر على القياس الموضوعي لها، مما تقدم نستنتج أن فرضية الدراسة الرابعة والتي نصت على أن: "التطبيق الجيد لمعايير المحاسبة الدولية المتعلقة بالأصول غير الملموسة من قبل الشركات المساهمة يساعد على تحسين القياس المحاسبي لها" قد تحققت.

2. تنص فرضية الدراسة الخامسة على أن **(التطبيق السليم لمعايير المحاسبة الدولية المتعلقة بالأصول غير الملموسة من قبل الشركات المساهمة يساعد في جودة الافصاح المحاسبي المناسب لها).**

بتحليل ودراسة ماسبق يتضح للباحث ان بعض الشركات تدرج بند لأصول غير الملموسة كبند منفصل بقائمة المركز المالي، وان مصاريف الاطفاء تظهر منفصلة عن مصاريف الاهلاك بقائمة الدخل، بجانب ان بعض الشركات تبين ضمن سياستها طريقة حساب قيمة الاصل غير الملموس وطريقة اطفائه، بجانب ارفاق ايضاحات توضح المبلغ الدفتري المرحل ومجمع الاستهلاك وخسائر الانخفاض في القيمة في بداية ونهاية كل فترة، مع بيان الاضافات والاستبعادات، وبيان ووصف المبلغ المرحل وفترة الاستهلاك المتبقية، والالتزامات التعاقدية باقتناء الاصول غير الملموسة كما هو موضح سابقا عند تكاليف التراخيص والامتيازات، هناك شركات لاتفصح عن الاصول غير الملموسة بقائمة المركز المالي، وترتيب البنود داخل مجموعة الأصول حيث تظهر بعض أو قبل الأصول غير الملموسة، بعض بنود الأصول غير الملموسة لايتم عرضها منفصلة عن البنود التي ترتبط بها كأنظمة وتطبيقات الحاسوب، وبالتالي يتم ادراج قيمة تمثل أصل ثابت مع قيمة أخرى تكون أصل متداول، هناك شركت لاتفصل قيمة الاهلاكات عن قيمة الاطفاءات، كما لاتبين في سياساتها المالية السياسة المحاسبية المتعلقة بالاصول غير الملموسة من حيث طريقة التقدير والاعتراف والقياس وطريقة الاطفاء، كما ان مصاريف التأسيس لايتم الافصاح عنها بشكل مستقل وتحت مجموعة الاصول غير الملموسة، ولاتوضح طريقة استنفادها واطفائها، هناك شركات اتبعت معايير المحاسبة المالية فيما يتعلق بالاصول غير الملموسة من حيث الافصاح عن السياسة المحاسبية المرتبطة بها ومن حيث طريقة عرضها بالقوائم المالية ومن حيث الايضاحات المرتبطة بها، وبالتالي عرضت الاصول غير الملموسة لها عرضا سليما بالتقارير والقوائم المالية، كما ان هناك شركات لم تتطبق المعايير مما أثر على الافصاح المناسب لها فيما يختص ببنود الأصول غير الملموسة، مما تقدم نستنتج أن فرضية الدراسة الخامسة والتي نصت على أن: " التطبيق السليم لمعايير المحاسبة الدولية المتعلقة بالأصول غير الملموسة من قبل الشركات المساهمة يساعد في جودة الافصاح المحاسبي المناسب لها." قد تحققت.